العدد 13A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية ايار 2026
No. 13A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الأوضاع الاقتصادية في الدولة السعودية الأولى (1744-1818م)

م. م. رؤى ياسين محمود
ثانوية منارة الحدباء للبنات

ملخص:

تعد دراسة الأوضاع الاقتصادية في الدولة السعودية الأولى من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في فهم طبيعة التحولات التي شهدتها منطقة الجزيرة العربية خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فقد مثّل قيام الدولة السعودية الأولى نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ العربي والإسلامي ليس فقط على الصعيد السياسي والديني بل أيضاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، شهدت تلك المرحلة بروز نظام اقتصادي قائم على أُسس دينية واجتماعية متينة تأثر بعوامل متعددة من أبرزها الموقع الجغرافي للدولة وطبيعة الموارد المتاحة، وأنماط النشاط الاقتصادي السائدة مثل الزراعة والتجارة وتأمين طرق القوافل بين أقاليمها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد-السعودية الأولى-الزراعة-التجارة-الدرعية

Economic Conditions in the First Saudi State(1818–1744)

Ru'a Yassin Mahmoud
Manarat Al-Hadbaa Secondary School for Girls

Abstract:

The study of economic conditions in the First Saudi State is of considerable importance for understanding the nature of the transformations that took place in the Arabian Peninsula during the eighteenth and early nineteenth centuries. The establishment of the First Saudi State represented a pivotal turning point in Arab and Islamic history, not only at the political and religious levels but also in economic and social dimensions. This period witnessed the emergence of an economic system founded on solid religious and social principles, shaped by multiple factors, most notably the state's geographical location, the nature of available resources, and the prevailing patterns of economic activity such as agriculture, trade, and the securing of caravan routes among its various regions.

Keywords: Economy – First Saudi State – Agriculture – Trade – Diriyah

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في ندرة الدراسات التاريخية المختصة بالدولة السعودية الأولى التي قدّمت توصيفاً دقيقاً للأوضاع الاقتصادية؛ حيث يلاحظ وجود فجوة في تناول تفاصيل التبادل التجاري (الداخلي والخارجي) ومجالات الإنتاج الزراعي والرعوي، بالإضافة إلى آليات الجباية والمصادر العالية. إن هذا القصور يؤدي إلى غموض في تصوّر كيفية إدارة الدولة لمواردها، ومدى انعكاس ذلك على الواقع المعيشي للسكان.

وهو ما يبرهن على ضرورة القيام بدراسة موسعة توضح الأبعاد الاقتصادية للدولة وأثرها في استقرارها وازدهارها وتتجلى أهمية هذا الطرح في أن أغلب الباحثين لم يتطرقوا لهذا الجانب بشكل مستقل، بل جاءت المعلومات مبعثرة في بطون المصادر التاريخية؛ لذا فإن الهدف الجوهري لهذه الدراسة هو حصر تلك المعلومات وتحليلها بمنهج علمي وتقديمها في صورة وحدة متكاملة تُحفز الباحثين في تاريخ الجزيرة العربية على التوسع في دراسة هذه الأوضاع لاحقاً.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عدة ركائز:

١. دراسة طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة السعودية الأولى من حيث الأنشطة (الزراعة، الرعي، التجارة) ومصادر الدخل.
٢. تحديد تأثير البيئة الجغرافية، والموقع، والاستقرار السياسي على تشكيل الوضع الاقتصادي.
٣. بيان انعكاس الوضع الاقتصادي على حياة السكّان من حيث المعيشة والاستقرار.
٤. دَور الاقتصاد في دعم نشوء الدولة واستمرارها.

الفصل الأول

البيئة الطبيعية والعوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي

تعد البيئة الطبيعية من العوامل المؤثرة في تكوين المجتمعات البشرية وتطوّر أنشطتها الاقتصادية، فقد شكّلت في شبه الجزيرة العربية خاصةً في منطقة نجد الإطار الجغرافي الذي نشأت فيه الدولة السعودية الأولى سنة 1744م، فقد كان لتلك البيئة بما تضمنته منها تضاريس ومناخ وموارد محددة أثر بالغ في رسم ملامح النشاط الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي لتلك الدولة[1].

لفهم اقتصاد الدولة السعودية الأولى، لابد من دراسة البيئة التي نشأت فيها، لأن قلة الموارد دفعت السكّان إلى الاعتماد على أنشطة بدوية وزراعية وتجارية تناسب طبيعة المنطقة[2].

إذا واجهت الدولة السعودية الأولى ظروف قاسية تمثّلت في ندرة المياه، وشُح الأراضي الخصبة، وبعدها عن سواحل البحرية إلا أن سكانها استطاعوا أن يستثمروا ما توفر لديهم من إمكانات طبيعية محدودة عبر أنشطة اقتصادية متعددة أبرزها الزراعة في الواحات والتجارة الداخلية والخارجية وهذا ما أكسب المجتمع النجدي خصائص اقتصادية متفردة[3].

حيث كانت نجد مقسّمة إلى عدة إمارات أهمها: إمارة الدرعية يدير شؤونها محمد بن سعود[4]، وإمارة الرياض يتولى زمامها دهام بن دواس[5] وإمارة العينية يقوم عليها الأمير عثمان بن معمر[6] وإمارة الخرج يتولاها زيد بن زامل الدليمي[7].

وكان كل أمير منها يشتد عوده أو يضعف كلٌ حسب مهارته وكفاءته الشخصية على أن هذه الإمارات لم يكن يربط بينها رابطة سياسية بل العلاقات بينها يسودها الفتور والجفاء[8].

لم تظهر الدولة السعودية إلا بعد أن أرسى دعائمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1703-1791م) من خلال تحالفه مع الأمير محمد بن سعود الذي نتج عنه ما يعرف باتفاق الدرعية[1].

---

(1) عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، ج1، (الرياض، 2005) ص65؛ محمود أحمد عبد الحميد مبروك، الأسس الفكرية والبنية التنظيمية للنظام التعليمي في الدولة السعودية الأولى في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، ع3، ج1، سبتمبر، 2025م، ص ص 202-203.

(2) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ المملكة العربية السعودية، دار مكتبة الحياة، (بيروت، 1968)، ص 27.

(3) اليكسي فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، دار التقدم، (موسكو، 1986م)، ص 24.

(4) عبد الله بن محمد خميس، الدرعية العاصمة الأولى، ط1، (د.م، 1982) ص 161؛ مديحة احمد درويش، تاريخ الدولة السعودية الأولى حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق، (جدة، 1983)، ص 13.

(5) بندر بن سفر الروقي، الأنماط الاجتماعية في مدينة الرياض (1351-1395هـ/1932-1975م) دراسة تاريخية، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، ع 15، ج2، صفر 1445هـ/سبتمبر 2023م، ص 347.

(6) خالد بن محمد الفرج، الخبر والعيان في تاريخ نجد، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن عبد الله الشقير، مكتبة العبيكان، (الرياض، 1421هـ) ص 180؛ عبد المحسن بن محمد معمر، إمارة العينية وتاريخ آل معمّر، تقديم: حمد الجاسر، دار المريخ، (السعودية، د.ت)، ص 381.

(7) خالد عبد الله السعيد، الخرج في عهد الدولة السعودية الأولى (1157-1233هـ/1744-1818م)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 2، ع9، (المملكة العربية السعودية، 2021م)، ص 73.

(8) Almogren, N. B. A. (2020), Diriyah narrated by its built environment: The story of the first Saudi state (1744-1818), Master's thesis, Massachusetts institute of technology, p. 26.

تمكنت الدولة السعودية الأولى من مد نفوذها خلال عهد الأمير محمد بن سعود 1765م جنوباً إلى حائر سبيع وشمالاً إلى الشعيب والمحمل والسدير وجلاجل، وغرباً إلى ضرما والقويعية وبلدان الوشم عدا أشيقر وثرمداء وبعد وفاته خلفه ابنه عبد العزيز على النهج ذاته في توسيع نفوذ الدولة وتوحيد مناطق نجد فوجّه اهتمامه إلى شرقي الجزيرة العربية من دخول الإحساء وقطر والبحرين وجنوبي الجزيرة العربية حتى عُمان وهذه المناطق كانت تمثل مراكز ثقل اقتصادي[2] لخيراتها الكثيرة فضلاً عن كونها المنفذ الرئيسي لنجد نحو العالم الخارجي[3].

توفي عبد العزيز سنة 1803م وخلفه من بعده الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد الملقب بـ (سعود الكبير) فوحّد مناطق واسعة (نجد-الحجاز-عسير) تحت سلطة واحدة[4].

في سنتي 1783-1784م تعرضت نجد إلى قحط شديد وارتفاع في الأسعار إذ بلغ سعر الحنطة والذرة مدين محمدية، والتمر مديناً ونصف مما تسبب في انتشار الجوع والأمراض ومع عودة الأمطار الموسمية سنة 1785م تحسنت الأوضاع الزراعية[5].

كان لعامل المياه دوراً في تحديد نوع النشاط الاقتصادي وموقع الاستقرار البشري، فالمناطق التي تتوافر فيها المياه الجوفية كانت تمثل مراكز للاستقرار الدائم بينما سادت مياه البداوة والتنقل في المناطق القاحلة التي تندر فيها مصادر المياه، واعتماد سكّان الدولة السعودية الأولى على الآبار والأفلاج كمصدر رئيسي للمياه وكان هذا النظام وسيلة لتوزيع المياه على المزارع والواحات وساهم في دور استمرار الزراعة في المناطق الوسطى لاسيما في الدرعية ومنطقة العارض حيث كانت تستخرج من باطن الأرض عبر قنوات مائلة تُنقل إلى المزارع[6].

فمثلاً في الخرج والأفلاج أدى وجود العيون والتربة الخصبة إلى نشاط زراعي كثيف من حبوب وتمور وقطن وفواكه كذا الحال في وادي حنيفة والعارض عكس ما حلّ في اليمامة ومنفوحة التي تعرّضت للخراب بسبب جفاف العيون والآبار لسنوات متوالية جبر الأهالي على الهجرة القسرية كذلك السيول العارمة التي اجتاحت وادي الرمة وحنيفة وتركتها خراباً[7].

يتشكل النشاط الاقتصادي بوصفه نتيجة لتفاعل البيئة مع القرارات السياسية التي تسعى إلى استثمار الموارد في مواجهة التحديات الطبيعية، فعند حصار الدرعية سنة 1818م من قِبل إبراهيم باشا كان له وقعه في غلاء الأسعار وشدتها حيث وصل سعر الصاع بريال في حين كان الوضع في أيام الرخاء ثلاثة عشر صاع بريال[8]؛ كما أن الصراعات السياسية أدت إلى تعطل عدد من المرافق

---

(1) منير العجلاني، تاريخ البلاد العربية السعودية (الدولة السعودية الأولى)، ط2، دار النفائس، (بيروت، 1993)، ص 76؛ مقبل بن عبد العزيز الذكير، مطالع السعود في تاريخ نجد وآل سعود، ج7، دار العاصمة، (د.م، 1978)، ص 100.

(2) ابراهيم عبد العزيز عبد الغني، روايات غريبة عن رحلات في شبه الجزيرة العربية، الساقي، ج1، (بيروت، 2013)، ص ص 22-23؛ صالح المحمد الشعيبي، ملامح السياسة المالية والإدارية في المملكة العربية السعودية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الخريجي، (الرياض، 1987)، ص 17.

(3) محمد بن عبدالله السلمان، الأحوال السياسية في القصيم في عهد الدولة السعودية الثانية، ط1، المطابع الوطنية للأوفست، (عنيزة، 1987م)، ص 347؛ العثيمين، المصدر السابق، ص 56.

(4) إبراهيم، المصدر السابق، ص 23؛ ج. ج. لوريمر، تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج، صنّفه وصوّبه وعلّق عليه: سعيد بن عمر آل عمر، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الإحساء، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، ط1، 1996م، ص 16.

(5) عثمان بن عبد الله ابن بشر، سوابق المجد في تاريخ نجد (1446-1743م)، تقديم وتعليق: عبد الله بن محمد المنيف، دار البشائر الاسلامية، ط2، (الرياض، 2008)، ص 72.

(6) فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، (الاسكندرية، 1994)، ص 40؛ أمين، الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، منشورات الفاخرية، ط5، (الرياض، 1981)، ص ص 22-23.

(7) أبو عيانة المصدر السابق، ص ص 22-25.

(8) حمد بن عبد الله العنقري، حصار الدرعية من خلال وثائق عربية محفوظة في الأرشيف العثماني، مجلة الإمام، السنة 13، العددان التاسع عشر والاربعون والخمسون، جامعة الملك سعود، يونيو 2010م، ص 351.

الاقتصادية وارتفاع نسبة الضرائب علاوة على الغزوات التي استنزفت عدداً كبيراً من الأيدي العاملة ونتج عنها هذه الأمور تزايد الفقر وانتشار المجاعات وارتفاع الأسعار بين السكان ويعود ذلك إلى طبيعة المنطقة التي تعتمد على الواحات الزراعية مثل القصيم والسدير والعارض والخرج والأفلاج ووداي الدواسر مما جعل الاقتصاد غير منسق سريع التأثر بالاضطرابات السياسية[1].

على الرغم من توفر معلومات حول نجد وسكّانها وثقافتهم الفريدة إلا أن نصوصهم لا تزال لا تعكس الثراء الحقيقي لنجد ويعود ذلك لعدة عوامل منها الموقع المنعزل والجغرافية والتضاريس فيها جعلت المنطقة شبه مستحيلة الوصول[2].

يرى الباحث أن النشاط البشري في نجد يتأرجح بين الاستقرار الازدهاري المرتبط بمنابع المياه وبين الاندثار والارتحال الناتج عن تقلبات الطبيعة (جفافاً أو فيضاناً)، فالإنسان النجدي حسب ما تناولته المصادر التاريخية هو كائن متكيف بامتياز مع قسوة التضاريس وتقلبات المناخ.

الفصل الثاني

الزراعة والثروة الحيوانية

الناظر في أحوال منطقة نجد خاصة ومناطق شبه الجزيرة العربية عامة قبل قيام الدولة السعودية الأولى يجد بلاد نجد في معظمها صحراوية وجبلية قاحلة اللهم إلا وجود بعض الواحات الخصبة في بعض المناطق النجدية[3].

لذا شكّلت الزراعة والثروة الحيوانية ركيزة أساسية للاقتصاد في الدولة السعودية الأولى، إذ اعتمدت على موارد البيئة المحلية في ظل غياب الثروات المعدنية الكبرى وندرة المياه، حيث كان السكان يستثمرون الأراضي الخصبة في الواحات والأودية ويعتمدون على تربية الماشية والإبل لتأمين الغذاء والتنقل والتجارة[4]. على الرغم من مواجهة الزراعة تحديات بيئية جسيمة منها جفاف الآبار وهلاك المزارع إضافة إلى السيول العارمة والأوبئة كالكوليرا والطاعون التي قضت على قرى بأكملها[5].

توجه السكّان في نجد (القصيم) إلى الزراعة ومنها زراعة نبات (الفضى) واستخدامه كوقود في أيام الشتاء كونه أفضل من وقود غيره في الحطب[6]. إلى جانب زراعة القمح والشعير والتمور التي شكّلت المحصول الأهم في الواحات النجدية[7]. كما اشتهرت الدرعية بزراعة المشمش والعنب والتين والرمان وكانت تمورها ذات مواصفات جيدة جداً فضلاً عن الليمون[8]. وكانت هذه المزروعات تروى من الماء العذب المستخرج من الآبار العميقة[1].

---

(1) أمين ابراهيم أمين رمضان، العلاقات السياسية بين آل سعود وآل رشيد، مركز التاريخ العربي للنشر، ط1، 2019م، 67.

(2) M-Aloboudi. Sharifan, Najd, The heart of Arabia, Arabia, Arab studies, puarterly Quarterly 37, no. 3, (Summer, 2015), p. 283.

(3) عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى (1745-1818م) وأثرها على شبه الجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 25، ص 72.

(4) العثيمين، تاريخ الدولة السعودية الأولى، دار اليمامة، (الرياض، 1991)، ص 26؛ ابراهيم فصيح بن السيد صبغة الله بن الحيدري البغدادي، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، الدار العربية للموسوعات، ط1، (بيروت، 1999)، ص 263.

(5) فاسيليف، المصدر السابق، ص 34.

(6) محمد بن عبد الله آل بلهيد، صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار، المملكة العربية السعودية، (د.م، 1430هـ)، ص 307.

(7) عبد الله بن محمد خميس، الدرعية العاصمة الأولى، ط1، (د.م، 1982)، ص 413.

(8) الكابتن ج. فوستر سادلير، مذكرات عن رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819م، تقديم: عباس منصور، ترجمة: أنس الرفاعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2013م)، ص 89؛

كما اعتمد سكّان نجد على الرعي بوصفه النشاط الرئيسي حيث تمثل ذلك في تربية الإبل والخيول والاستفادة منها في التنقل كما استُفيد من أوبارها في بعض الصناعات ومن لحومها في الغذاء وهذه الظروف أسهمت في شيوع الحياة البدوية والتنقل المستمر بحثاً عن الكلأ والماء وقيام نظام اقتصادي بسيط متكيف مع طبيعة البيئة[2].

إلا أن تلك البيئة تعرضت في سنة 1181هـ أول القحط والغلاء المسمى بـ (سوقة) مات فيه الكثير من الخلائق جوعاً ووباءً، واعقب ذلك سنة 1183هـ نزول الغيث فأخضبت الأرض ورخصت الأسعار[3].

انعكست تلك الظروف على البيئة السكانية والاقتصادية وهو ما يفسر الهجرات الواسعة التي سجلتها الوثائق مثل هجرة العتوب من موطنهم الأصلي في "الهدار" بالأفلاج، حيث كانت سنوات الجدب والقحط قد ضربت قلب الجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر 1674-1710م[4].

ويرى الباحث أن هذا يعطي خلفية تاريخية عن التحديات الاقتصادية (مجاعة-ندرة الموارد) التي كانت تواجهها الأقاليم النجدية قبل توحيدها تحت راية الدولة السعودية الأولى.

الفصل الثالث

التجارة الداخلية والخارجية

كانت الأوضاع الاقتصادية في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي تعاني من التدهور والانحطاط اثر التفاف البريطانيين حول رأس الرجاء الصالح منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وما ترتب على ذلك من تحويل الطرق التجارية الدولية والتي كانت ومنذ أقدم العصور المعبر الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر والخليج العربي[5].

باتت الحركة التجارية في البلاد مشلولة للغاية ولم يكن هناك مصارف ولا ما يقوم مقامها، ومن يقوم بالأعمال التجارية من المواطنين عدد محدود جداً، والتجارة غالباً مقصورة على الماشية حيث يقوم هؤلاء التجار بشراء الإبل من البلاد ويذهبون بها إلى البلاد العربية المجاورة كالشام ومصر وإذا باعوها اشتروا بأثمانها أقمشة رجالية ونسائية وأشياء أخرى مما تحتاجها البلاد كزيت الغاز المستعمل للتنوير والصابون وما يشبه ذلك من الحاجات الضرورية التي لا غنى للمواطنين عن استهلاكها وثمة أخرون يمتهنون تجارة اللؤلؤ المستخرج من سواحل الخليج العربي وهؤلاء يذهبون ليشتروا الأحجار الثمينة من مصادرها كالكويت والبحرين ويصدّرونها للهند[6].

Almogren, N. B. A. (2020), Diriyah narrated by its built environment: The story of the first Saudi state (1744-1818), Master's thesis, Massachusetts institute of technology, p. 24.

(1) خميس، المصدر السابق، ص ص 406-409؛ محمد شفيق أفندي، في قلب نجد والحجاز، مطبعة المنار، (مصر، 1927)، ص 30.

(2) محمد بن سعيد محمد آل مشط الشعفي، تنظيمات الدولة السعودية الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، (الرياض، 1430هـ)، ص ص 180-181.

(3) ابراهيم بن صالح عيسى، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض المدن، منشورات دار اليمامة، (المملكة العربية السعودية، د.ت)، ص 113.

(4) جواد عبد الوهاب الجمرى، ال خليفة من صحراء نجد الى الاستيلاء على البحرين، د. ن، (د. م، 1998)، ص ص 22-23.

(5) الغنام، سليمان، سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا (1811-1840م)، المركز الثقافي العربي، ط1، (بيروت، 2004)، ص 35.

(6) فهد المارك، لمحات عن التطور الفكري في جزيرة العرب في القرن العشرين، مطابع ابن زيدون، دمشق، 1962، ص 39؛ إبراهيم، المصدر السابق، ص ص 148-149.

كان تجار نجد يغتربون لفترات طويلة سعياً للرزق مما جعل التجارة من أبرز ملامح حياتهم حيث كانت تجارتهم قائمة على جلب السلع من مناطق بعيدة وبيعها في نجد أو العكس[1]. حيث تمكنت الدولة السعودية الأولى من فرض سيادتها على كافة المسالك البرية المؤدية إلى الحجار مما جعل المرور عبر أراضيها ضرورة استراتيجية لقوافل الحجيج والتجارة على حدٍ سواء[2].

اتسع النشاط التجاري لنجد نظراً لاتساع نطاقها الذي شمل المعاملات البينية بين السكّان والتبادل الممتد مع الجوار الإقليمي فانقسمت التجارة إلى مسارين (داخلي وخارجي) فأصبحت التجارة الداخلية تشكّل العمود الفقري للاستقرار المعيشي واعتمدت بشكل كلي على إنتاج قطاعي الزراعة والماشية[3]. حيث كان البدو يتبادلون منتجاتهم من ماشية وسمن وصوف مقابل التمور والحبوب والأقمشة والمواد الطبية والأسلحة مع وجود نظام نقدي متطور بجانب المقايضة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كانت الإبل والجنود والجلود صادرات أساسية للدول المجاورة إلى جانب ما كانت تستورده من الأرز والحبوب والسكر والبارود والمعادن من مصر والشام والهند واليمن، أما الأردية والعباءات فتأتي من العراق والإحساء والقطيف[4].

أصبحت الدرعية مركزاً تجارياً مهماً في نجد يتوافد إليها مختلف أقاليم الجزيرة العربية كاليمن والحجاز وعُمان والبحرين إضافة إلى الشام ومصر وتميزت أسواقها بتخصصها فكان فيها أسواق للخيول والإبل والطعام والرجال والنساء؛ رغم ما صاحب ذلك من تضخم وغلاء في أسعار الحطب ومواد البناء ورغم تبني الدولة سياسة السوق الحر برفض التسعير الجبري للحبوب في الأزمات إلا أن الإنجاز الأسمى تمثل في اقتضاب النزاعات القبلية حيث مكّنت الخصوم من الاجتماع في مجلس واحد بفضل سيادة القانون فوق الأعراف الثأرية[5].

من المراكز التجارية الأخرى في نجد عنيزة التي عدت مركزاً حيوياً بفضل موقعها الجغرافي الذي يربط بين الخليج العربي والبحر الأحمر ونقطة التقاء للقوافل القادمة من البصرة والكويت والحجاز، كما تميّز سوقها بتنوع بضائعه التي تشمل العقاقير والأواني الفخارية-الصابون السوري-القهوة القادمة من مكة كذلك تجارة الماشية والسمن والجلود في حين شكّلت بريدة حلقة وصل تجارية رئيسية مع المناطق الشمالية واشتهر سكانها بـ لقب الجمالة (العقيلات) لتنقلهم بالجمال في القوافل[6].

كانت أسواق التجار في نجد عبارة عن طرق مكشوفة تسمح بمرور القوافل المحملة حتى وصف المؤرخون (سوق الشيوخ) بأنه تجمع اقتصادي واجتماعي بالغ الأهمية يُقام في موضع مرتفع يشهد ازدحاماً بالناس والسلع حتى شُبّه صوتهُ وهديرهُ كالسيل المنحدر من الجبال، وكان ملتقى لأهل نجد والحجاز واليمن وتهامة وغيرها[7].

امتدت رحلات نجد إلى بلاد الروم لتصديرهم الخيول العربية الأصيلة لشدة رغبتهم فيها، وإلى أسواق حلب والشام لتصدير الإبل كذلك كانوا يصدّرون التمور من القصيم إلى دمشق في المقابل يستوردون من الشام المنسوجات كالحرير والمعادن والنحاس والحرير ومن مصر السلاح والمرجان،

(1) مؤلف مجهول، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: أحمد مصطفى أبو حاكمة، مطابع بيبلوس الحديثة، (بيروت، 1967)، ص ص 183-184.
(2) السعدون، صالح بن محمود، منع الحج بين الدولة العثمانية والدولة السعودية الأولى الدعاية والحقيقة، مجلة الدارة، ع2، (ربيع الآخر-1430هـ)، السنة 35، ص 46.
(3) الشعفي، المصدر السابق، ص 183.
(4) فاسيليف، المصدر السابق، ص ص 29-30؛ العثيمين، المصدر السابق، ص ص 44-45.
(5) خميس، المصدر السابق، ص ص 406-409؛ فاسيليف، المصدر السابق، ص 157.
(6) الشعفي، المصدر السابق، ص 187؛ إبراهيم، المصدر السابق، ص 340.
(7) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 185؛ خميس، المصدر السابق، ص 408-409.

ومن اليمن القهوة واللبان، ومن الهند عبر (الموانئ الخليجية) السكّر والهيل والقرنفل والقرفة والفلفل، وتصل غالباً عبر موانئ القطيف، البحرين وعُمان[1].

كانت نجد تستورد من القطيف والعقير السكّر والتوابل والبضائع الأخرى القادمة من الهند واليمن حيث تجد طريقها إلى وسط الجزيرة العربية وكان النجديون يصدّرون الفائض من منتجات أرضهم فكانوا يصدّرون الإبل والخيول إلى بلاد الشام وبغداد ثم إلى مكة والمدينة خلال موسم الحج، وتراوح متوسط سعر الجمال ما بين 10 و 40 دولار اسباني في حينها يتراوح سعر الخيول من 20 إلى 3000 دولار اسباني. وقد نشطت قبائل السبيع والسهول والفضول في تربية الأغنام التي تستخرج منها السمن والأصواف لأغراض البيع والاستهلاك[2].

أصبح تجّار نجد يصدرون التمور إلى اليمن ودمشق وارسال ريش النعام والجمال العربية (وحيدة السنام) والهجن والأغنام والصوف إلى مكة، كما شاع استعمال البندق المصنوع في نجد والحجاز واليمن وأعراب عُمان وبني خالد وأهل قطر[3].

وقد تركزت التجارة الداخلية في أسواق الهفوف الأسبوعية (سوق الخميس) أما الخارجية نشطت عبر مينائي العقير والقطيف، واعتمد تجار نجد على استيراد القهوة والتوابل والسكر من اليمن ومسقط والمنسوجات والمعادن والحديد من سورية، والأسلحة والعتاد كالبنادق والسيوف من العراق والزيوت والفضة من الحجاز، أما نظام التبادل فقد اعتمد على أساليب مرنة شملت المقايضة السلعية والتعامل بالنقد المؤجل لندرة السيولة و(بيع الخْيارَ) الذي يمثل نوعاً من الرهن أو الإقراض المالي[4].

إن هذا الميزان التجاري اعتمد بشكل حاد على الاستيراد لاسيما الحبوب والمواد الغذائية من مصر وسوريا، والسلع المصنّعة من الهند وتركيا وأوربا مما جعل وصول القوافل والسفن يسهم في خلق طبقة اجتماعية من التجار والوسطاء والحرفيين من (دباغين ونحاسين وخياطين) الذين تكيفت مهنتهم مع احتياجات الحجاج والمجتمع المحلي[5].

لم تحظَ الدولة السعودية الاولى باهتمام القوى الخارجية ولاسيما شركة الهند الشرقية لانشغالها بحماية طرقها الخارجية فقط إلا أن توسع الدولة ووصولها إلى الخليج زاد من أهميتها الاقتصادية وحتى السياسية، مما جذب انتباه الانجليز إلى جانب النشاط الزراعي في الدرعية المتمثل بزراعة العنب والتبن وتربية الأغنام والخيول ذات القيمة الاقتصادية[6]، كما أن سيطرة الدولة على الحرمين الشريفين بين عامي 1803-1805م جعل لها خصوم (العثمانيين) بدافع اقتصادي[7].

الفصل الرابع

الموارد المالية والنظام الاقتصادي للدولة

اعتمدت الدولة السعودية في تكوين هيكلها المالي على المبادئ الشرعية الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع الاقتصادي، ففي عهد الإمام سعود بن عبد الله بلغت إيرادات الزكاة من عمّال ومناطق الجزيرة العربية عام 1811م مبالغ ضخمة حيث قدّر دخل الدولة السنوي لنجد مليوني ريال فرنسي

(1) فاسيليف، المصدر السابق، ص 31؛ مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 185.
(2) الشعفي، المصدر السابق، ص 181، 186.
(3) المصدر نفسه، ص 186.
(4) الشعفي، ص ص 184-185؛ منصور بن سليمان الشريدة، إسهام تجار القصيم في تجارة القهوة عبر الخليج العربي 1287-1369هـ/1870-1950م، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ع4، اكتوبر، 2022م، السنة 48، ص 90.
(5) الشعفي، المصدر السابق، ص ص 217-219.
(6) إبراهيم، المصدر السابق، ص ص 173-174.
(7) Ochsen Wald, W., (1984), Religlon, society, and the state in Arabia: The Hijaz under Ottoman control, 1840-1908, Columbus, p. 35.

(دولار) [1]. فقد تنوعت هذه الموارد بين زكاة الثمار والأنعام وعروض التجارة زيادة على ذلك نظام (الخمس) المستمد من الآية القرآنية: الأنفال (41): ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[2].

شكّل النظام المالي ركيزة أساسية في استقرار الدولة السعودية الأولى حيث استند هيكل الإيرادات بصفة رئيسية إلى أحكام الزكاة الشرعية التي شملت زكاة الحبوب والثمار (بنسبة العشر أو نصف العشر) وزكاة السائمة من الأنعام والبقر بالإضافة إلى زكاة عروض التجارة بنسبة 2,5% وزكاة النقدين من الذهب والفضة، إلى جانب هذه الموارد رفدت الميزانية مصادر إضافية كالخراج والمصادرات الأساسية[3].

يعود الفضل في هذا النظام الدقيق إلى الأمير محمد بن سعود (أمير الدرعية) الذي كان يأخذ الخراج من أهالي الدرعية وقت خرص الثمار حاله حال الأمراء في تلك الفترة، وبعد اتفاق الدرعية بينه وبين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ترك الخراج واستبدله بنظام الزكاة علماً أن موارد الدولة في عهده كانت ضعيفة ومحدودة[4].

هذا يعود لارتباط نشأة الدولة السعودية بالحروب بشكل واضح إذ كان لها تأثير مباشر على مختلف جوانب الحياة فمنذ قيامها عام 1744م وحتى سقوطها عام 1818م دخلت في عدد من المواجهات العسكرية التي انعكست على وضعها الاقتصادي لكنها رغم ذلك أسهمت في توفير موارد مالية أخرى كالغنائم التي استخدمت في دعم الدولة وتجهيز قواتها العسكرية[5].

برزت الغنائم كمورد مالي استراتيجي يدار بآلية دقيقة تعتمد على اقتطاع خمس الحصيلة (20%) لصالح بيت المال في الدرعية لتمويل شؤون الدولة السيادية بينما يوزع المتبقي كمحفزات مالية للمقاتلين بنظام المفاضلة، كذلك منح رئيس الغزوة حصة إضافية (العشر)[6].

وجّهت الدولة ايرادتها عبر (بيت المال) لخدمة المجتمع وفق المصارف الشرعية المذكورة في الآية القرآنية: التوبة (60): ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[7].

كان لكل منطقة بيت مال فرعي بإشراف لجان متخصصة تضم (أميراً، كاتباً، حاسباً) لضمان النزاهة والتوثيق عبر سندات رسمية حيث تُسدد الاحتياجات المحلية اولاً ثم يرفع الفائض المالي إلى بيت المال المركزي في الدرعية[8].

---

(1) الريال الفرنسي: هو عملة تعرف باسم ريال ماريا تريزة وهي قطعة نقدية مصنوعة من الفضة وكانت قيمتها تعتمد على مقدار الفضة المستخدمة في سكّها وقد شاع تداولها في نجد في فترات لاحقة. السلمان، المصدر السابق، ص360.

(2) مؤلفون، طيار، ملكة بكر، التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، مركز الدراسات العربي الأوربي، (جامعة ميتشيغان، 1997)، ص 32؛ الشعفي، المصدر السابق، ص 246؛ فاطمة بنت حسين القحطاني، حملة إبراهيم باشا على الدرعية وسقوطها (1231-1233ه/1816-1818م)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2010م، ص78-79.

(3) عبدالفتاح حسن أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، دار المريخ، ط2، (الرياض، 1991م)، ص 117؛ مبروك، المصدر السابق، ص 203.

(4) رجاء بن عتيق المعيلي، أضواء على أنظمة الحكم والإدارة في عهد الدولة السعودية الأولى، مجلة بحوث المدينة المنورة ودراساتها، ع 46، (المدينة المنورة، 2018م)، ص 48.

(5) عباس جندي، سماح، التنظيم العسكري للدولة السعودية الأولى (1744-1818م) دراسة تاريخية، مجلة بابل للدراسات الانسانية، مج 12، ع2، 2022م، ص 559.

(6) المصدر نفسه، ص 567.

(7) الشعفي، المصدر السابق، ص 244.

(8) المصدر نفسه، ص ص 99-100؛ المعيلي، المصدر السابق، ص 50.

خُصِّصَتْ إيرادات الدولة للأمن والدفاع بما يشمله من صرف مرتبات المقاتلين وتجهيز القوات مع دعم الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمين الذين عجزوا عن سداد ديونهم كذلك الإدارة الحكيمة من دفع رواتب القضاة والعلماء والموظفين وتأمين نفقات ضيوف الدولة من الحجاج[1].

اتبعت الدولة نظام الموازنة التقديرية للأقاليم فإذا عجزت إيرادات إقليم معين عن تغطية مصروفاته واحتياجاته يتم سداد العجز من خزينة بيت المال المركزية لضمان استقرار الإقليم المعني[2].

وقد توجت هذه الأنظمة بنهضة علمية واقتصادية واسعة في عهد الإمام عبد العزيز بن محمد (1765-1803م) تمثلت في انشاء العديد من المؤسسات التعليمية والدينية مدفوعة بزيادة إيرادات الدولة وتحسن الوضع الاقتصادي العام للسكان[3].

انعكاساً لهذه النهضة واتساع النشاط تجلّت ملامح الاستقرار الاقتصادي في عهده من خلال التوسع الكبير في المصاريف الحكومية وتنمية خزينة الدولة وقد تجسد هذا الثراء في المظاهر السلطانية من خلال تزيين القصور بالذهب واللؤلؤ واقتناء أنفس الأقمشة والعباءات الهندية الفاخرة وتربية الخيول العربية الأصيلة التي استنزفت مبالغ طائلة من أموال الدولة بالإضافة إلى تأمين سلالات الجياد الجيدة من البدو تحت ذريعة القانون لتعزيز مكانة الدولة[4].

تميزت هذه الفترة على الصعيد الاجتماعي بالكرم المفرط في الإنفاق على الضيافة التقليدية حيث خصصت كميات ضخمة من الأرز والقمح والذبائح يومياً لاستقبال الضيوف مع مراعاة التمايز الطبقي في نوعية الطعام وفقاً للمكانة الاجتماعية وفي مقابل ذلك برز الجانب الإنساني للدولة من خلال تخصيص جزء من الأموال للأعمال الخيرية؛ وهو ما تجسد بوضوح في منتصف الثمانينات من القرن الثاني عشر الهجري حين باشرت الدولة بإطعام المحتاجين من "بيت المال" للتخفيف من وطأة الجوع والأزمات المعيشية[5].

سعى الامام سعود بن عبد العزيز إلى تعزيز اقتصاده من خلال مفاوضات مع غالب شريف مكة والتوصل إلى عقد صلح معه من أجل تحقيق الأمن الذي يعد المحرك الأساسي للاقتصاد السعودي[6].

نجحت الدولة السعودية الأولى في عهده من تكوين منظومة اقتصادية منافسة من خلال استطاعتها تحويل الولاءات المالية للقبائل نحو مركز سياسي واحد (الدرعية) مما تسبب في استنزاف أولويات الانفاق للدولة العثمانية في ولايات الشام والحجاز[7].

ولم تكن المنظومة المالية للدولة السعودية بمعزل عن المتغيرات السياسية والعسكرية التي شهدها حوض الخليج العربي؛ حيث مثّلت الموانئ الخاضعة لسيطرة الدولة وحلفائها (القواسم) شرياناً اقتصادياً حيوياً يرفد الخزينة العامة عبر عوائد الرسوم الجمركية والنشاط التجاري الملاحي، وهذه الأهمية الاستراتيجية دفعت القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا إلى العمل على تقويض النفوذ البحري السعودي وتمثل ذلك في استهداف القوة البحرية للقواسم مما أدى إلى تحويل مسارات التجارة بعيداً عن المناطق التابعة للسعوديين، وهو ما انعكس سلباً على الموارد المالية القادمة من الساحل[8].

سعت الدولة في مواجهة هذا الحصار البحري إلى إحداث نوع من التوازن عبر تعزيز طرق التجارة البرية من خلال المفاوضات مع القوى الإقليمية المجاورة وجهود الامام سعود بن عبد العزيز في

---

(1) المصدر نفسه، ص 244.
(2) أبو علية، المصدر السابق، ص 119؛ فاسيليف، المصدر السابق، ص 140.
(3) Almogren, Op. Cit., p. 41.
(4) فاسيليف، المصدر السابق، ص 143.
(5) المصدر نفسه، ص 147.
(6) ينظر: ملحق رقم (1).
(7) ينظر: ملحق رقم (2)؛ BOA, HAT, 00093/03801.
(8) لوريمر، المصدر السابق، ص 31.

إرساء قواعد تجارية مستقرة تضمن تدفق القوافل والبضائع عبر الأراضي الواقعة غرب نهر الفرات بهدف تعويض الخسائر المالية وتأمين المداخل الاقتصادية للدولة[1].

لكن الأوضاع الاقتصادية للدولة السعودية الأولى بدأت بالتدهور بعد تولي الإمام عبد الله بن سعود (1813-1818م) في ظل تصاعد المواجهة مع الدولة العثمانية مما أدى إلى تراجع التجارة بسبب الحصار العسكري للحملة الثانية بقيادة محمد علي باشا وبسقوط الدرعية سنة 1818م انتهت المرحلة الاقتصادية للدولة السعودية الأولى وتعرضت مناطق الدولة إلى التراجع الاقتصادي بعد الحرب[2].

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

١. تجربة الدولة السعودية الأولى تمثل نموذجاً تاريخياً فريداً في التكيف الاستراتيجي مع البيئة الطبيعية حيث لم تكن ندرة الموارد المائية أو قسوة المناخ عائقاً أمام بناء كيان سياسي واقتصادي متماسك بل كانت دافعاً لابتكار نظم ري وإدارة اقتصادية (كالآبار والأفلاج) حوّلت الواحات إلى مراكز ثقل استراتيجي ويستنتج من ذلك أن استقرار الدولة وقوتها السياسية كانا مرتبطين ارتباطاً عضوياً بمدى قدرتها على تأمين النشاط التجاري والزراعي وتحويل التحديات الجغرافية في نجد والحجاز إلى فرص للتوسع والوحدة.
٢. اعتمد الاقتصاد السعودي الأول على استثمار الموارد البيئية المتاحة، حيث شكّلت الزراعة والثروة الحيوانية ركيزة الصمود أمام الأزمات الطبيعية والأوبئة.
٣. أعادت الدولة السعودية الأولى احياء الدور الاستراتيجي للمسالك البرية، وربطت الأسواق الإقليمية عبر تجارة القوافل واللؤلؤ، محولةً نجد والحجاز إلى ممر حيوي للتجارة الدولية.
٤. تفوقت الدولة السعودية الأولى في نقل الجزيرة العربية من حالة التشتت الاقتصادي القائم على التجارة الفردية والمقايضة البسيطة إلى نظام اقتصادي مركزي يخضع لإشراف حكومي، مما أنهى حالة التدهور التي سادت في منتصف القرن الثامن عشر.
٥. كان لنشر الأمن وسياسة توحيد البلاد أثر مباشر في انعاش حركة القوافل وتنشيط الحراك الاقتصادي بين نجد وبقية المناطق مثل (الحجاز وعُمان والشام) بعد أن كانت التجارة سابقاً مهددة باستمرار بسبب النزاعات القبلية.
٦. تعكس الأوصاف التاريخية لأسواق الدرعية في أوج ازدهارها (باعتبارها مكتظة بالتجار والسلع) نجاح السياسات الاقتصادية في خلق مراكز تجارية نشطة جذبت رؤوس الأموال ووفرت مصادر جديدة للسكان.
٧. استطاعت الدولة السعودية الأولى سد الفجوة التنموية التي خلّفها تراجع الاهتمام الدولي والعثماني بالمنطقة من خلال بناء بنية تحتية اقتصادية محلية نابعة من احتياجات المجتمع وبيئته الصحراوية.
٨. أثبتت التجربة التاريخية أن توحيد الدولة تحت قيادة واحدى أدى إلى الانتقال من اقتصاد بدائي يعتمد على المقايضة إلى نظام اقتصادي منظم مما وفّر بيئة آمنة للتجارة والنمو.
٩. ساهم انضمام مناطق حيوية مثل الإحساء، القطيف، والحجاز في تنويع مصادر الدخل القومي، خاصةً من خلال إدارة شؤون الحرمين الشريفين والاستفادة من عوائد المواسم الدينية والحركة التجارية العالمية عبر الموانئ.
١٠. نجحت الدولة في دمج الشريعة في الإدارة المالية اليومية (مثل تنظيم جباية الزكاة) وتطوير أجهزة متخصصة لجمع الأموال وتوزيعها مما أرسى قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي التطبيقي.
١١. واجهت التجربة الاقتصادية تحديات جسيمة في مراحلها المتأخرة نتيجة الصراع العسكري مع الدولة العثمانية حيث أدى الحصار العسكري وحملات محمد علي باشا إلى انكماش الأسواق وتراجع التجارة الخارجية.

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 31-47؛ مبروك، المصدر السابق، ص ص 203-204.
(2) Ochsen Wald, Op. Cit., p. 37.

١٢. بالرغم من سقوط الدرعية سنة 1818م إلا أن الإرث الاقتصادي والتنظيمي الذي تركته الدولة السعودية الأولى ظل بمثابة القاعدة الصلبة التي استندت إليها الدولة السعودية الثانية وصولاً إلى ملامح الدولة السعودية الحديثة.

الوثائق العثمانية

1. Hat-00093-03801-A-00001

٢. وثيقة عثمانية غير مرقمة بعنوان: رسالة شريف مكة الى سعود بن عبدالعزيز بتاريخ 1215ه، محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في الجمهورية التركية.

المصادر العربية

1- الكتب:

١. ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني، روايات غربية عن رحلات في شبه الجزيرة العربية، الساقي، ج1، (بيروت، 2013).
٢. ابن بشر، عثمان بن عبد الله، سوابق المجد في تاريخ نجد (1446-1743م)، تقديم وتعليق: عبد الله بن محمد المنيف، دار البشائر الاسلامية، ط2، (الرياض، 2008).
٣. أبو علية، محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، دار المريخ، ط2، (الرياض، 1991م).
٤. أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، (الاسكندرية، 1994).
٥. أفندي، محمد شفيق، في قلب نجد والحجاز، مطبعة المنار، (مصر، 1927).
٦. آل بلهيد، محمد بن عبد الله، صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار، المملكة العربية السعودية، (د.م، 1430هـ).
٧. البغدادي، ابراهيم فصيح بن السيد صبغة الله بن الحيدري، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، الدار العربية للموسوعات، ط1، (بيروت، 1999).
٨. الجمرى، جواد عبد الوهاب، ال خليفة من صحراء نجد الى الاستيلاء على البحرين، د. ن، (د. م، 1998)
٩. خزعل، حسين خلف الشيخ، تاريخ المملكة العربية السعودية، دار مكتبة الحياة، (بيروت، 1968).
١٠. خميس، عبد الله بن محمد، الدرعية العاصمة الأولى، ط1، (د.م، 1982).
١١. درويش، مديحة احمد، تاريخ الدولة السعودية الأولى حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق، (جدة، 1983).
١٢. الذكير، مقبل بن عبد العزيز، مطالع السعود في تاريخ نجد وآل سعود، ج7، دار العاصمة، (د.م، 1978).
١٣. الريحاني، أمين، تاريخ نجد وملحقاته، منشورات الفاخرية، ط5، (الرياض، 1981).
١٤. السلمان، محمد بن عبدالله، الأحوال السياسية في القصيم في عهد الدولة السعودية الثانية، ط1، المطابع الوطنية للأوفست، (عنيزة، 1987م).
١٥. الشعفي، محمد بن سعيد محمد آل مشط، تنظيمات الدولة السعودية الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، (الرياض، 1430هـ).
١٦. الشعيبي، صالح المحمد، ملامح السياسة المالية والإدارية في المملكة العربية السعودية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الخريجي، (الرياض، 1987).
١٧. العثيمين، عبد الله الصالح، تاريخ المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، ج1، (الرياض، 2005).
١٨. العثيمين، عبد الله، تاريخ الدولة السعودية الأولى، دار اليمامة، (الرياض، 1991).
١٩. العجلاني، منير، تاريخ البلاد العربية السعودية (الدولة السعودية الأولى)، ط2، دار النفائس، (بيروت، 1993).

٢٠. عيسى، ابراهيم بن صالح، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض المدن، منشورات دار اليمامة، (المملكة العربية السعودية، د.ت).
٢١. الغنام، سليمان، سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا (1811-1840م)، المركز الثقافي العربي، ط1، (بيروت، 2004).
٢٢. الفرج، خالد بن محمد، الخبر والعيان في تاريخ نجد، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن عبد الله الشقير، مكتبة العبيكان، (الرياض، 1421هـ).
٢٣. القحطاني، فاطمة بنت حسين، حملة إبراهيم باشا على الدرعية وسقوطها (1231-1233ه/1816-1818م)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2010م.
٢٤. كحالة، عمر رضا، شبه جزيرة العرب، مكتبة النهضة الحديثة، ط2، (القاهرة، 1964).
٢٥. المارك، فهد، لمحات عن التطور الفكري في جزيرة العرب في القرن العشرين، مطابع ابن زيدون، دمشق، 1962
٢٦. معمر، عبد المحسن بن محمد، إمارة العينية وتاريخ آل معمّر، تقديم: حمد الجاسر، دار المريخ، (السعودية، د.ت).
٢٧. مؤلف مجهول، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: أحمد مصطفى أبو حاكمة، مطابع بيبلوس الحديثة، (بيروت، 1967).
٢٨. مؤلفون، طيار، ملكة بكر، التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، مركز الدراسات العربي الأوربي، (جامعة ميتشيغان، 1997).

2- المجلات:

١. أمين ابراهيم أمين رمضان، العلاقات السياسية بين آل سعود وآل رشيد، مركز التاريخ العربي للنشر، ط1، 2019م.
٢. حمد بن عبد الله العنقري، حصار الدرعية من خلال وثائق عربية محفوظة في الأرشيف العثماني، مجلة الإمام، السنة 13، العددان التاسع عشر والاربعون والخمسون، جامعة الملك سعود، يونيو 2010م.
٣. دارة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية في مئة عام، مكتبة العبيكان.
٤. الروقي، بندر بن سفر، الأنماط الاجتماعية في مدينة الرياض (1351-1395هـ/1932-1975م) دراسة تاريخية، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، ع 15، ج2، صفر 1445هـ/سبتمبر 2023م.
٥. السعدون، صالح بن محمود، منع الحج بين الدولة العثمانية والدولة السعودية الأولى الدعاية والحقيقة، مجلة الدارة، ع2، (ربيع الآخر-1430هـ)، السنة 35.
٦. السعيد، خالد عبد الله، الخرج في عهد الدولة السعودية الأولى (1157-1233هـ/1744-1818م)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 2، ع9، (المملكة العربية السعودية، 2021م).
٧. سماح، عباس جندي، التنظيم العسكري للدولة السعودية الأولى (1744-1818م) دراسة تاريخية، مجلة بابل للدراسات الانسانية، مج 12، ع2، 2022م.
٨. الشريدة، منصور بن سليمان، إسهام تجار القصيم في تجارة القهوة عبر الخليج العربي 1287-1369هـ/1870-1950م، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ع4، اكتوبر، 2022م، السنة 48.
٩. عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى (1745-1818م) وأثرها على شبه الجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 25.
١٠. مبروك، محمود أحمد عبد الحميد، الأسس الفكرية والبنية التنظيمية للنظام التعليمي في الدولة السعودية الأولى في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، ع3، ج1، سبتمبر، 2025م.

١١. المعيلي، رجاء بن عتيق، أضواء على أنظمة الحكم والإدارة في عهد الدولة السعودية الأولى، مجلة بحوث المدينة المنورة ودراساتها، ع 46، (المدينة المنورة، 2018م).

3- الكتب المعربة:

١. ج. ج. لوريمر، تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج، صنّفه وصوّبه وعلّق عليه: سعيد بن عمر آل عمر، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الإحساء، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، ط1، 1996م.
٢. سادلير، الكابتن ج. فوستر، مذكرات عن رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819م، تقديم: عباس منصور، ترجمة: أنس الرفاعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2013م).
٣. فاسيليف، اليكسي، تاريخ العربية السعودية، دار التقدم، (موسكو، 1986م).

4- المصادر الانكليزية:

1. Almogren, N. B. A. (2020), Diriyah narrated by its built environment: The story of the first Saudi state (1744-1818), Master's thesis, Massachusetts institute of technology.
2. M-Aloboudi. Sharifan, Najd, The heart of Arabia, Arabia, Arab studies, puarterly Quarterly 37, no. 3, (Summer, 2015).
3. Ochsen Wald, W., (1984), Religlon, society, and the state in Arabia: The Hijaz under Ottoman control, 1840-1908, Columbus.

الملاحق:

ملحق (1) مفاوضات سعود بن عبدالعزيز مع غالب شريف مكة

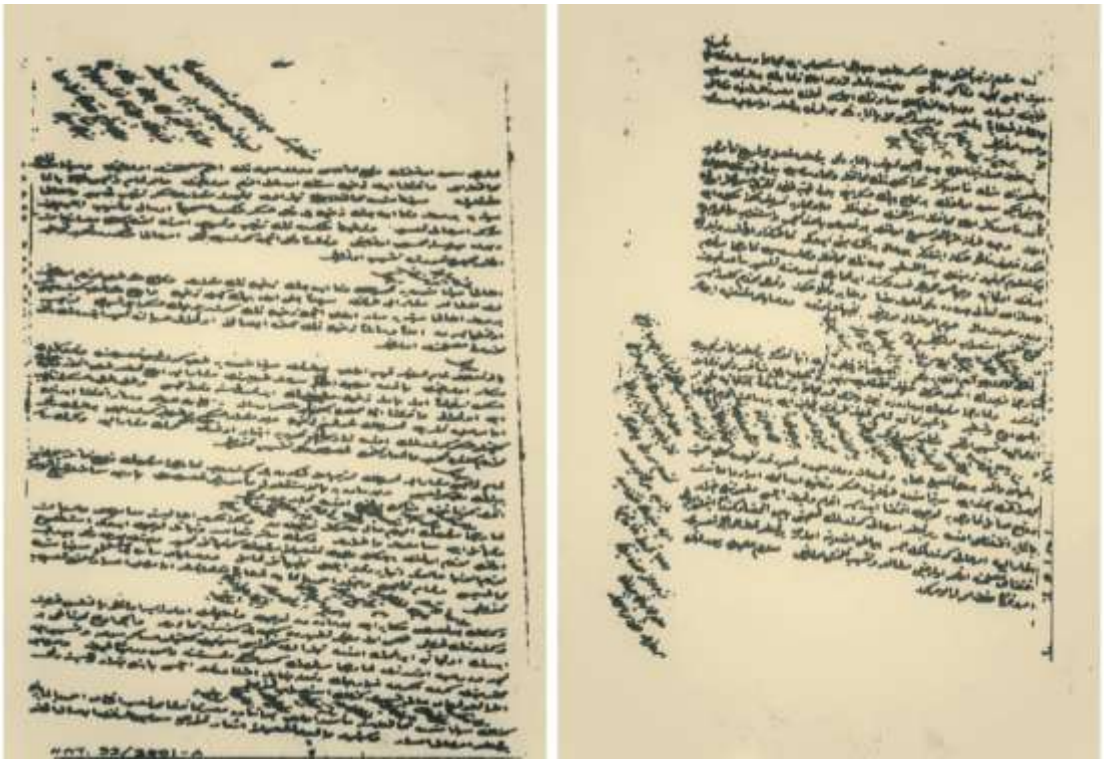

ملحق (2) استنزاف سعود بن عبدالعزيز لأولويات الانفاق الدولة العثمانية في الشام والحجاز